نمو الأجور في تباطؤ على الصعيد العالمي بالرغم من ارتفاعه في البلدان الناشئة

تبيّن أرقام منظمة العمل الدولية الجديدة أن الأجور العالمية قد نمت على وتيرة أبطأ مما كانت عليه قبل الأزمة في ظل التراجع المستمر في البلدان المتقدمة مقابل الثبات في الاقتصاديات الناشئة.

7ديسمبر2012

جنيف (أخبار م.ع.د.) – بحسب التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية، يبقى نمو الأجور ما دون مستوياته العالمية السائدة ما قبل الأزمة، حتى أنه بات يشهد تراجعًا في البلدان المتطورة بالرغم من زيادات ملحوظة فيه في الاقتصاديات الناشئة.

وأشار التقرير العالمي للأجور 2012/13 إلى أنّ الأجور العالمية الشهرية* زادت بمعدل ١,٢ بالمائة في العام ٢٠١١ قياساً بـــ٣ بالمائة في العام ٢٠٠٧ و ٢,١ بالمائة في العام ٢٠١٠. وفي حال استثناء الصين من الحسابات، تكون الأرقام هذه متدنية أكثر بعد.

وقال المدير العام لمنظمة العمل الدولية السيد غي رايدر: "يظهر هذا التقرير بوضوح أن الأزمة قد تركت آثاراً قوية على الأجور في بلدان عدة ولكنّ هذه الآثار جاءت متفاونة من بلد إلى آخر".

إلى ذلك، يسلّط التقرير الضوء على فروقات كبيرة بين البلدان والمناطق بحيث أن الأجور تنمو بشكل أسرع في المناطق التي تتميز بنمو اقتصادي أقوى.

في حين أن نمو الأجور تعرض إلى دورتي كساد متتاليتين في الاقتصايات المتقدمة – حيث من المتوقع أن يناهز الصفر في المائة في العام ٢٠١٢ – بقي هذا النمو إيجابياً خلال فترة الأزمة في أميركا اللاتينية والكاريبي وكذلك في أفريقيا وازداد أكثر في آسيا.

ارسكو سنتر
شارع جوستنيان - القنطاري
ص.ب. ٤٠٨٨ - ١١ رياض الصلح ٢١٥٠ - ١١٠٧
بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠ ٧٥٢٤٠٠ ١ ٩٦١+
فاكس: ٠٥ ٧٥٢٤٠٥ ١ ٩٦١+
www.ilo.org/arabstates

أما التغيرات الكبرى فحصلات في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، حيث شهدت المعدلات العشرية في فترة ما قبل الأزمة تدهوراً حادّاً في العام ٢٠٠٩. أما في الشرق الأوسط، يبدو أن الأجور قد تراجعت في العام ٢٠٠٨ بالرغم من أن البيانات لا تزال غير مكتملة.

تَظهر الفروقات بين المناطق بشكل صارخ عند النظر تحديدًا إلى نمو الأجور بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠١١ . فعلى الصعيد العالمي، ارتفعت الأجور بنسبة أقل من ٢٥%. أما في آسيا فقد تضاعفت تقريباً في حين أن الأجور في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى تضاعفت ثلاث مرات. أما في البلدان المتطورة فقد ارتفعت الأجور بمعدل ٥ في المائة فقط.

كما تَظهر فروقات ملحوظة في مستويات الأجور مع اختلاف البلدان.

يحصل عامل في قطاع الصناعات التحويلية في الفيلبين على ١,٤٠ دولار أميركي مقابل كل ساعة عمل بالمقارنة مع أقل من ٥,٥٠ دولار أميركي في البرازيل و١٣ دولار أميركي في اليونان و٢٣,٣٠ دولار أميركي في الولايات المتحدة الأميركية و٣٥ دولار أميركي تقريباً في الدنمارك.

الإنتاجية ترتفع بشكل أسرع من الأجور

يسلّط التقرير الضوء على الاكتشافات الأخيرة التي تبين أن الأجور قد ارتفعت على وتيرة أبطأ من إنتاجية العمل – أي قيمة السلع والخدمات التي ينتجها كل مستخدَم– على مرّ العقود الماضية في أغلب البلدان حيث تتوافر البيانات.

ونتج عن هذا التوجه تغيّر في توزيع الإيرادات، حيث بات العمال يستفيدون أقل من ثمار عملهم في حين أن أصحاب رأس المال يستفيدون أكثر.

وقال رايدر في هذا السياق: "إن هذا التوجه غير مرغوب فيه حيث وُجد ويجب التصدي له". ثم أضاف: "على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، قد تنشأ عن هذا التوجه مدركات بأن العمال وأسرهم لا يحصلون على الحصص العادلة التي يستحقونها".

في الاقتصاديات المتطورة، تضاعفت إنتاجية العمل قياساً إلى ارتفاع الأجور منذ ١٩٩٩.

أما في الولايات المتحدة الأميركية فقد ارتفعت إنتاجية العمل لكل ساعة عمل في قطاع الأعمال غير الزراعي بمعدل ٨٥ بالمائة في حين أن الأرباح ازدادت بمعدل ٣٥ بالمائة تقريباً منذ العام ١٩٨٠. في ألمانيا، ارتفعت إنتاجية العمل بمعدل ٢٥% في خلال العقدين المنصرمين في حين أن الأجور راوحت مكانها.

أما في الصين –حيث تضاعفت الأجور ثلاث مرات تقريباً في العقد الأخير – انخفضت حصة العمال في حين أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بوتيرة أسرع من إجمالي فاتورة الأجور."

ودعا التقرير صانعي القرار إلى عدم تشجيع "السباق نحو القاع" من حيث حصص العمل على أمل الحصول على ميزة تنافسية واللجوء إلى التصدير للخروج من الركود.

*الأجور المعدّلة بالتضخم والمعروفة بمتوسط الأجور الفعلي.